Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 1 - 2026 - Pages 665-672
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

The Economic Impact of Political Relations between the Taifa States and the Christian Kingdoms in Al-Andalus (422–484 AH / 1031–1091 AD): An Analytical Reading Using the Socratic Method

Majda Saeed Abd Alrahman Alhandiri*
Department of History, Faculty of Arts, University of Al-Jufra, Libya
***Email (for reference researcher):** joorybata107@gmail.com

الأثر الاقتصادي للعلاقات السياسية بين دول ملوك الطوائف والممالك النصرانية في الأندلس (422–484هـ/1031–1091م): قراءة تحليلية بالمنهج السقراطي

ماجدة سعيد عبد الرحمن الحنديري
قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة الجفرة ، ليبيا

تاريخ الاستلام:05-02-2026، تاريخ القبول:30-03-2026، تاريخ النشر 01-04-2026

Abstract
This paper examines the economic impact of the political relations forged by the Taifa kingdoms (Muluk al-Tawa'if) with the Christian kingdoms in the northern Iberian Peninsula during the period (422–484 AH / 1031–1091 CE), closely tracing their direct and indirect repercussions on the agricultural, industrial, and commercial sectors across Andalusi urban and rural areas. The paper adopts the analytical Socratic method, based on posing sequential questions, testing historical assumptions, and cross-examining narrative and documentary evidence against counter-evidence to reach critical conclusions bounded by the limits of available sources. The study highlights how geopolitical balances shifted following the fall of the Umayyad Caliphate from Andalusi supremacy to financial dependency and continuous depletion through the system of "disguised tribute" or exorbitant annual levies (parias) that burdened local treasuries. The paper concludes that while al-Andalus attained a remarkable level of urban and productive prosperity at the dawn of the Taifa era, the deterioration of political relations and escalating military pressures-bringing recurrent raids, sieges, crop destruction, and systematic tribute collection-gradually eroded this prosperity by the late fifth century AH, compelling states to impose extraordinary taxes (magharim) to meet external obligations. Furthermore, the findings confirm that the ramifications of this economic contraction extended beyond declining trade and crafts to affect currency quality and coin debasement, inducing profound transformations in class and social structures, while noting that internal factors-such as political fragmentation and rivalry among Taifa rulers-actively accelerated this comprehensive economic decline.

Keywords: Taifa kingdoms; Christian kingdoms; al-Andalus; Economic life; Tribute (parias); Alfonso VI.

الملخص
تتناول هذه الورقة الأثر الاقتصادي للعلاقات السياسية التي نسجتها دول ملوك الطوائف مع الممالك النصرانية في شمال شبه الجزيرة الإيبيرية خلال الفترة الممتدة ما بين (422–484هـ / 1031–1091م)، وتتتبع بدقة انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية في الحواضر والأرياف الأندلسية. وتعتمد الورقة المنهج السقراطي التحليلي القائم على طرح الأسئلة المتتابعة، واختبار المسلّمات التاريخية، ومقابلة الشواهد الروائية والوثائقية بما يعارضها، وصولاً إلى استنتاجات نقدية مشروطة بحدود المصادر المتاحة. وتُبرز الدراسة كيف تحوّلت التوازنات الجيوسياسية بعد سقوط الخلافة الأموية من التفوق الأندلسي إلى التبعية المالية والاستنزاف المستمر عبر نظام "الجزية المقنّعة" أو الإتاوات السنوية الباهظة التي أثقلت كاهل الخزائن المحلية. وتخلص الورقة إلى أن الأندلس بلغت في مطلع عصر الطوائف مستوىً لافتاً من الازدهار العمراني والإنتاجي، غير أن تدهور العلاقات السياسية وتصاعد الضغوط العسكرية، بما حملته من

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 1 - 2026 - Pages 665-672
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

غارات متكررة وحصار وإتلاف للمحاصيل والزروع وتحصيل منهجي للإتاوات، أضعف هذا الازدهار تدريجياً مع أواخر القرن الخامس الهجري، فاضطرت الدول إلى فرض ضرائب استثنائية (المغارم) لتغطية التزاماتها الخارجية. كما تؤكد النتائج أن تداعيات هذا الانكماش الاقتصادي لم تقتصر على تراجع المبادلات التجارية والحرف، بل امتدت لتطال جودة النقد المتداول وانخفاض عياره، وأحدثت تحولات عميقة في التركيبة الطبقية والاجتماعية، مع التنبيه إلى أن العوامل الداخلية من انقسام سياسي وتنافس بين أمراء الطوائف شاركت بفاعلية في تسريع وتيرة هذا التراجع الاقتصادي الشامل.

الكلمات المفتاحية: ملوك الطوائف؛ الممالك النصرانية؛ الأندلس؛ الحياة الاقتصادية؛ الإتاوات؛ ألفونسو السادس.

المقدمة

عاشت الأندلس في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي أوضاعاً سياسية مضطربة، تنازعت فيها دويلات الطوائف على النفوذ، وتشابكت مصالحها مع ممالك الشمال النصرانية بين مهادنة وتبعية ومواجهة. فقد اضطر ملوك الطوائف إلى عقد المعاهدات وإرسال السفارات والرسل وتبادل الهدايا، وإلى تقديم الإتاوات واللجوء السياسي إلى ملوك النصارى، تجنباً لهجومهم العسكري وطلباً لتحالفهم السياسي. غير أن هذه العلاقات لم تبقَ في دائرة السياسة، بل امتد أثرها إلى حقول الناس ومصانعهم وأسواقهم.

وتنطلق الورقة من سؤال مركزي: إلى أي مدى أثّرت العلاقات السياسية بين الطوائف والممالك النصرانية في الحياة الاقتصادية الأندلسية؟ ويتفرع عنه سؤالان: هل كان أثرها واحداً في الزراعة والصناعة والتجارة؟ وهل كانت السياسة سبباً وحيداً أم عاملاً ضمن عوامل أخرى؟

وتعتمد الورقة المنهج السقراطي التحليلي؛ إذ يُصاغ كل محور في سؤال، ثم يُفحص الافتراض الكامن فيه، وتُعرض الشواهد المؤيدة له والاعتراضات الممكنة عليه، ويُختم بجواب مشروط بحدود الأدلة لا بحكم قاطع. وهو منهج يناسب موضوعاً قلّت فيه المادة الاقتصادية، فقد انصرف المؤرخون المعاصرون للفترة إلى الجانب السياسي وتتبع الأحداث، ولم يحظ الجانب الاقتصادي إلا بإشارات يسيرة متفرقة في كتب الجغرافيا والنوازل والتاريخ. وتتوزع الورقة على تمهيد سياسي، وثلاثة محاور (الزراعة والصناعة والتجارة)، ثم خاتمة بالنتائج.

قبل أن نبحر في تفاصيل هذه الدراسة؛ تستوقفنا بعض التساؤلات وهي، ما الذي ربط دول الطوائف بالممالك النصرانية؟ وما طبيعة العلاقة، وهل كانت علاقة تكافؤ؟

كانت العلاقة في ظاهرها دبلوماسية: معاهدات وسفارات وهدايا. لكن الشواهد تدل على أنها أقرب إلى شراء الأمان منها إلى تبادل متكافئ؛ فملوك الطوائف قدّموا الهدايا ولجؤوا إلى ملوك النصارى سياسياً لاتقاء هجومهم، ومع ذلك شنّ النصارى حملاتهم على دول الطوائف دون تحرّج، وحملوا محاصيلها إلى بلادهم.[1] وهذا يوضح بأن العلاقة غير متكافئة في جوهرها: طرف يدفع ليُؤمَّن، وطرف يقبض ثم يواصل الضغط. وهنا يقفز إلى الأذهان تساؤل مُلحّ وهو، هل تكفي هذه العلاقة وحدها لتفسير التدهور الاقتصادي؟ والجواب من وجهة نظري لا تكفي وحدها. فالمصادر تتحدث عن اضطراب أمني وسياسي وعدم استقرار، وانعدام الطمأنينة، وانتشار القحط والجوع والأمراض والأوبئة، نتج عنه وركود عام في مقومات الحياة. ومن هذه الفرضية نختبر كل قطاع على حدة.

المبحث الأول: الأثر في النشاط الزراعي

قبل الدخول في حيثيات هذا المبحث، يتبادر إلى ذهننا سؤال مهم، لماذا كانت الزراعة عماد اقتصاد الأندلس؟

تميّز الموقع الجغرافي للأندلس باعتدال المناخ ووفرة المياه وخصوبة الأرض، إضافة إلى الموارد البشرية التي كان لها الدور الأكبر في رخائها. ولذلك عُدّ النشاط الزراعي من أقوى أنشطة سكان الأندلس وأهمها على مر العصور. فكانت الطبقة العاملة فيه بعيدة عن السياسة ومستقلة عنها، حيث اعتمد السكان على انفسهم وعلى عمل أيديهم لا على الملك، وكان الملوك في المقابل يعتمدون على الفلاحين والصناع والمنتجين لتغذية خزائن الدولة بما ينتجونه. وقد أكدت كتب الحسبة أهمية الفلاحة واهتمام الحكام بمن يقومون بها؛ فابن عبدون يعدّ الفلاحة أصل العمران وقوام العيش، ويرى أن في الحنطة حياة النفوس والأموال وأن تعطيلها يفسد الأحوال،[2] ويقرر ابن خلدون أن أكثر أهل العمران يشتغلون بالفلاحة.[3] وتميزت بلاد الأندلس بكثرة الأنهار والأودية التي تقطعها، وأحسن الأندلسيون تطوير منظومة الري، وكان لها دور كبير في استصلاح الأراضي الزراعية. واشتهرت كل دولة بنوع معين من المحاصيل: فبلنسية بالأرز والزعفران الذي كان يصدَّر منه إلى بقية الممالك الأندلسية وخارجها، وشاطبة بوفرة المحاصيل التي أدت إلى وفرة الإنتاج الحيواني المصدَّر إلى السودان والمغرب،[4] وأشبيلية بالزيتون والقطن المصدَّر إلى إفريقية،[5] وقرطبة بالقمح والشعير، وطليطلة بالحنطة الجيدة التي لا تتغير عند تخزينها طوال السنين،[6] وغرناطة بالقمح والشعير والكتان والكرم والحرير والزيتون وسائر الفواكه.[7] ومن أدلة الفائض ما فعله مجاهد العامري صاحب دانية؛ إذ أرسل سنة (447هـ/1055م) مركباً كبيراً محمّلاً

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بالمؤن والأطعمة إلى مصر لإغاثة أهلها في الشدة المستنصرية زمن الخليفة الفاطمي المستنصر، فأمر الخليفة بإرسال السفن نفسها محمّلة بالتحف والهدايا والياقوت والجواهر.[8]

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، آلا تدل هذه الوفرة على أن الصراع السياسي لم يؤثر في الزراعة؟

لقد دلت الشواهد في كتب المصادر على إن الوفرة تعود إلى مطلع العصر. أما في أواخر القرن الخامس الهجري، فقد اضطرب النشاط الاقتصادي بسبب صراعات الطوائف من جهة والنصارى من جهة أخرى، وما أحدثوه من سلب وخراب في بعض المدن. ويصف ابن بسام ما أصاب بعض المناطق من تعطل بسبب فتنة البربر وخراب مدنها،[9] ويذكر البكري أن آثار الفتنة التي بدأت في رأس الأربعمائة استمرت إلى وقته، سنة(460هـ/1067م)، ونتج عنه اختفاء آثار بعض القرى وصار أكثرها خلاءً.[10] وتستدل الباحثة بأن هذه الشهادات قدّمها مؤرخون معاصرون للأحداث، كالبكري وابن حيان وابن بسام، وتشير إلى انكماش اقتصادي عقب الصراعات، وتُرجعه إلى غياب الأمن وتهجير الفلاحين وخراب الأراضي وكثرة الحروب، فضلاً عن خطر الممالك النصرانية وسياسة ألفونسو السادس الاقتصادية.

ومما سبق ذكره يمكن طرح سؤال مهم وهو من الذي أتلف الزرع؟

أن إتلاف الزرع كان جزءاً من التكتيك الحربي للنصارى؛ بهدف إضعاف المدينة المحاصَرة وإجبارها على الاستسلام، إذ تعمّد ألفونسو السادس إفساد الزرع وإهلاك الحرث ونهبه عند فرض الحصار.[11] وقد تعرضت مملكة سرقسطة (بنو هود) على سبيل الذكر، لتخريب متعمد لمحاصيلها استجابة لطلب صاحب طليطلة ابن ذي النون، بعد أن حصد النصارى ما حصدوا ونقلوه إلى بلادهم. غير أن الفاعل لم يكن نصرانياً دائماً؛ ففي سنة(439هـ/1047م)، اجتمع حلف بربري ضم باديس بن حبوس ومحمد البرزالي ومحمد الدمري وعبدون بن خزرون والمظفر بن الأفطس للإغارة على مملكة أشبيلية، وحاصروها أياماً وأتلفوا الزرع والبساتين المحيطة بها.[12] فالتحليل يقتضي ألا نحمّل الممالك النصرانية وحدها التبعة، فالصراع بين الطوائف أنفسهم أسهم في الإتلاف نفسه.

وهنا يحضر تساؤل اساسي وهو كيف تحوّل الحصار إلى سلاح اقتصادي؟

وللإجابة على هذا التساؤل من خلال ماذكرته المصادر المعاصرة للواقعه، بأن الممالك النصرانية قد صعّدت في أواخر القرن الخامس أسلوبها الحربي، وقوّت سلطانها بفرض سيطرتها على بعض الثغور والقرى والمدن، ونهب ما بها وحرق ما بقي من محاصيل، وكان لذلك وقع مرير في نفوس الفلاحين. حيث فسدت العلاقة بين المالك والمستأجر؛ فقد كانت الطبقة الكادحة تستأجر الأرض من المالك وتزرعها قمحاً وشعيراً مقابل تسديد القيمة عند الحصاد، لكنها تخلفت عن السداد بسبب حصار ألفونسو السادس العسكري الذي منعها من الخروج من منازلها. وفي سنة (460هـ/1067م)، فرض ألفونسو حصاراً على مملكة سرقسطة، فاضطر المقتدر بن هود إلى تقديم قدر كبير من الذهب والفضة والأحجار الكريمة والأقمشة الفاخرة مقابل فك الحصار.[13] كما تعرضت قونكة التابعة لمملكة طليطلة لحصار ملك أرغون، وذكر ابن كردبوس أن الحصار لازمهم حتى كادوا يهلكون عطشاً، وأشار دوزي إلى أن ألفونسو السادس أمر بإحراق القرى الغربية وتخريبها وأسر أهلها وقتلهم، بقصد قطع مصادر رزقهم وتجويعهم وإرغامهم على الهجرة والاستسلام.[14] وقد أدّت هذه الأفعال إلى امتناع جلّ الفلاحين عن ممارسة حرفتهم في زراعة المحاصيل وحصادها، بعد تعرض أراضيهم للتخريب كل عام.

وهنا نقف عند هذا السرد والتحليل لطرح سؤال أهم وهو هل كانت الإتاوات سياسة مدروسة؟

لم يكتفِ ألفونسو السادس بالحصار، بل اتبع سياسة الضرائب منطلقاً لتكوين ثروة مادية، وبوصفها خطوة أولية لتحقيق سياسة بعيدة المدى لاسترجاع الأندلس. ولم تكن الضريبة مقداراً ثابتاً، بل اعتمدت على الظروف والمواقف؛ فقد فرض على مملكة غرناطة خمسين ألف مثقال، ثم استقرت على ثلاثين ألفاً بعد إلحاح أميرها ابن حبوس واستعطافه،[15] والمثقال وزن مقداره درهم وثلاثة أسباع درهم،[16] وفُرض على أمراء الطوائف دفع ضريبة سنوية قدّرتها المصادر بنحو عشرة آلاف مثقال في العام.[17] وتذهب وجهة النظر التي ترجّحها الباحثة إلى أن هذه السياسة كانت مخططاً لها بدقة، فكان ألفونسو يجني ثمارها ابتداء من الإمارات الصغيرة الضعيفة وأصحاب الحصون القريبة، الذين لا يستطيعون تسديد المبالغ المفروضة فيضطرون إلى التنازل عن قراهم وحصونهم مقابل سلامتها. وقد أشار ابن عذارى إلى أن سقوط قلمرية بعد حصار فرديناند كان نتيجة الأموال التي كانت تُصطفى من المسلمين، غير أنهم ما لبثوا أن ملّوا سياسة فرض الضريبة وسعوا لاحتواء قواعد الأندلس.[18]

وخلاصة هذا المبحث واستنادًا لما سبق ذكره، بأنه قد بلغ الضرر الواقع على الزراعة في عصر الطوائف مبلغاً لم تشهده البلاد من قبل، بسبب الصراعات العسكرية والسياسية التي أنزلت بالفلاحين خسائر فادحة. ولكن شدة هذا الضرر تتفاوت بين المناطق القريبة من الممالك النصرانية، وكان أكثر الممالك تضرراً في وسط الأندلس وغربها وجنوبها لقربها منها.

المبحث الثاني: الأثر في النشاط الصناعي

قبل أن نفكك خيوط هذا المبحث، يلوح في الافق سؤال جوهري، وهو كيف ازدهرت الصناعة في ظل الاضطراب السياسي؟

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يُقصد بالصناعة تصنيع الإنتاج الزراعي وما يتصل به واستنباط المعادن وتصنيعها والاستفادة منها في متطلبات الإنسان الضرورية والكمالية. وقد ازدهر النشاط الصناعي في أوائل القرن الخامس الهجري على الرغم من فترات الاضطراب السياسي؛ فمن خلال تتبع الأحداث يتبين أن نشاط المصانع لم يهن ولم يتوقف. وكان الأندلسيون يعتمدون على أنفسهم ويصنعون بأيديهم مختلف المنتجات، وتنوعت الصناعات بين الجلدية والمعدنية والخشبية والغذائية. وتشير الشواهد إلى وجود علاقات اقتصادية دائمة مع مصر ازدادت في القرن الخامس. وأشار بروفنسال إلى أن العلاقات الاقتصادية في الأندلس أخذت ترتقي ارتقاء مدهشاً، إذ كانت أساطيل الموانئ التجارية وطرق البحر الشامي تنقل المنتجات القادمة من أنحاء الأندلس، ومنها: فراء السمور من سرقسطة، والخزف المذهب من مالقة، والمجوهرات المرصعة والجلود الفائضة عن الحاجة من قرطبة، والأسلحة من طليطلة، والورق السميك من ياتيفا.[19]

وهنا يحضر تساول وهو، ماذا يكشف النقد عن اقتصاد الطوائف؟

لقد كانت السكة[20] هي النقد المتداول بين دول الطوائف الأموية؛ إلا أن كل ملك من ملوك الطوائف كان يضيف اسمه إلى جانب اسم الخليفة بوصفه حاجباً له. وظلت النقود تُضرب من الذهب والفضة، مثل النقود التي ضربها بنو جهور في قرطبة وبنو عباد في أشبيلية.[21] واعتمد الصناع القرطبيون على بناء دار مخصصة في مملكة قرطبة لضرب الدينار المصنوع من الذهب الصافي سنة(439هـ/1047م)، كما اشتهرت أشبيلية بسك الدينار العبادي في عهد المعتمد بالله بن عباد (431–484هـ/1040–1091م). والجدير بالذكر أن المعتمد لم يهتم بتدوين اسمه على النقود العبادية أسوة بملوك دول الطوائف، بل اكتفى بذكر اسم الأندلس عليها فقط.[22]

السؤال الذي يطرح نفسه، أين أُنفقت الأموال، وما الذي ازدهر نتيجة ذلك؟

كانت النقود في عصر الطوائف تنفق من أجل بناء القصور والمنتزهات والصرف على مجالس الطرب واللهو وشراء الجواري، مثل ابن رزين الذي دفع ثلاثة آلاف دينار ليشتري مغنية.[23] لقد شهدت مدن الطوائف تقدمًا صناعيًا مثل المرية[24] حيث تقدمت في صناعة الزجاج، وصناعة النسيج الذي استُخدم في صناعة الثياب والعباءات الثمينة التي كانت تُقدَّم كهدايا لملوك النصارى، وصناعة الرخام الذي استُخدم في بناء القصور الفخمة والمساجد ودور التعليم، وكذلك اشتهرت بصناعة الزيوت، وصناعة السفن التي جابت البحار لتصدير منتجاتهم. بينما تميزت قرطبة بصناعة الحلي والتحف والأواني والأثاث. وهذا ما أكده ابن خلدون بوصفه لعظمة القصور وفخامتها وما حوته من الزينة والفرش والآلات.[25] وعلى سبيل الذكر لا الحصر قصر المأمون بن ذي النون صاحب طليطلة، والمعتمد بن عباد صاحب أشبيلية.[26] كما تميزت دول الطوائف بصناعة الخبز من المزروعات التي يجنونها من أراضيهم، مثل خبز القمح والأرز واللوبيا، وتميزت طليطلة بصناعة الخبز بأنواع متعددة، وكان أول كتاب في الطبخ طُبع في الأندلس.[27] واشتهر مسلمو الطوائف بإنشاء القيساريات،[28] التي تُباع فيها مختلف المنتجات القيمة كأسواق الحلي والجواهر المحلاة بالأحجار الكريمة، وأسواق الحرير التي اشتهرت بها مدينة جيّان، وأسواق الرقيق.[29]

وهنا يستوقفني سؤال وهو ما الذي فعلت العلاقات المتوترة بهذه الصناعات؟

ذكر المؤرخين المعاصرين لهذا العصر كابن بسام وابن حزم وابن بلقين وابن كردبوس؛ أن لتدهور العلاقات السياسية والصراعات العسكرية واضطراب الأمن في أواخر القرن الخامس الأثر الواضح في تدهور النشاط الاقتصادي؛ فقد انتقل نحو خمسمائة نساج من الصناع وأصحاب المهن النسيجية من قرطبة وبجانة إلى المرية.[30] وأثرت سوء العلاقات في صناعات بعينها وأهمها صناعة السفن، حيث تعرضت بعض المصانع إلى الإغلاق والحرق وحرق السفن الموجودة بها من قِبل جنود ملك قشتالة ألفونسو السادس، وعمد جنوده إلى الاستيلاء على الغابات التي كانت تمول هذه المصانع والورشات بالخشب، مما أدى إلى تراجع هذه الصناعات.[31] وأجبرت الأوضاع السيئة بعض الخبازين إلى الغش والخداع بطرق عديدة، منها سقي القمح بالماء وخلط الحنطة السيئة بالجيدة.[32] وأدى سوء العلاقات إلى هجرة عمال الصناعات مثل صناع المنتجات العاجية وصناع المسكوكات والأسلحة الحربية من قرطبة وقونكة[33] والمرية وطليطلة،[34] ونظراً للغارات والحصارات المتكررة التي كانت تنهال على مملكة طليطلة، فإنها قد جعلتهم معزولين عن العالم الخارجي، مما أجبرت أبناءها الصناع أن يصنعوا كل ما تحتاجه المملكة.[35]

وهنا نقف عند تساؤل مُلحّ يطرح نفسه، وهو هل بقي المجتمع على حاله؟ لقد أثّرت سوء الحياة الاقتصادية سلباً على طبقات المجتمع الأندلسي، فأدى ذلك إلى انتشار البطالة والمجاعة وقلة مصادر الرزق، وتشريد أسر المسلمين وتهجيرهم وترك أموالهم وأراضيهم، وامتناع الحكام عن إيتاء الزكاة التي كانت تقدّر بعشرين مثقالاً من الذهب الخالص، وانتشار ظاهرة التسول والسرقة والغش في البيع والخداع بين الباعة. وقد وصف ابن بسام حال هذه الفئة، فذكر أن كثيراً منهم لبسوا الجلود والحصائر وأكلوا البقل والحشيش، حتى إن بعضهم لا يقبل مالاً إلا بالجلاء عن موطنه والتخلي عن قراه.[36]

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وخلاصة المبحث الثاني، أن الصناعة لم تتوقف في عصر الطوائف؛ بل ازدهرت في مطلعه ازدهاراً لافتاً، ثم تراجعت بفعل الحصار وإحراق الورش وقطع الأخشاب وهجرة الصناع. ويبدو من ترتيب الشواهد أن أثر السياسة في الصناعة ظهر متأخراً عنه في الزراعة، وتبقى علة هذا التأخر فرضية تحتاج إلى مزيد من الأدلة.

المبحث الثالث: الأثر في النشاط التجاري

قبل الخوض في أعماق هذا المبحث؛ يرد إلى الأذهان تساؤل محوري وهو، ما موقع التجارة من اقتصاد دول ملوك الطوائف، وأين ازدهرت؟

تُعد التجارة وسيلة من وسائل الكسب المباحة في الإسلام، إذ غدت ركيزة مهمة من ركائز العامل الاقتصادي إلى جانب الزراعة والصناعة. وقد ازدهرت التجارة في المناطق الحدودية الثغرية الإسلامية، وخاصة في المرية وطرطوشة وطركونة، وفي المناطق الحدودية النصرانية المواجهة للثغور الإسلامية، مثل برشلونة وأشبونة وشنت ياقب؛ وتُعد برشلونة سوقاً للسلع الأندلسية التي كانت تَرِد من الممالك الإسلامية، مثل الحرير والصوف والأقمشة والجلد. كما تميزت ميورقة بموقعها بوصفها جزيرة تقع قرب السواحل الإسلامية والنصرانية، ومركزاً من مراكز التبادل التجاري الأندلسي الإسباني. وقد أسهم هذا النشاط التجاري المتبادل في تعزيز الروابط الاقتصادية والحضارية بين ضفتي الصراع في شبه الجزيرة الإيبيرية؛ إذ لم تمنع الخلافات السياسية والحروب المتكررة استمرار حركة القوافل البرية والسفن البحرية المحملة بمختلف البضائع والمنتجات. ولعبت المعاهدات التجارية وتأمين الطرق دوراً بارزاً في تشجيع التجار من المسلمين والنصارى واليهود على التنقل بحرية نسبية بين المدن الثغرية والموانئ الساحلية. كما ساعدت هذه الحركة التجارية النشطة على تبادل العملات والمكاييل، ونقل الخبرات الصناعية والحرفية، وتوفير السلع النادرة التي تحتاجها الأسواق المحلية في كلا الجانبين، مما جعل التجارة جسراً حيوياً للتواصل الاقتصادي وازدهار المراكز الحضرية على طول خطوط التماس الحدودية. [37]

وهنا يستوقفني هذا التحليل لإيضاح أن العلاقة مع الممالك النصرانية لم تكن عدائية في كل مظاهرها؛ إذ كانت المناطق المتاخمة للطرفين أسواقاً للتبادل، وهو ما يعني أن أثر السياسة على التجارة لم يكن في اتجاه واحد.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف نظّم التجار أسواقهم؟ لقد اهتم التجار بإنشاء الأسواق التجارية (القيساريات)، وكانت تباع فيها مختلف المنتوجات الزراعية والصناعية، كما كانت هناك أسواق خاصة تمتهن مهنة تجارة الرقيق وبيع العبيد المجلوبين من أنحاء العالم.[38] كما اهتم التجار بإنشاء أسواق الدواب التي اختلفت أسعارها من مملكة إلى أخرى.[39] وكذلك اشتهرت مملكة أشبيلية والتجار العباديون بإنشاء الحوانيت،[40] كما اشتهرت بوجود حوانيت خياطة الملابس وحوانيت لصباغة النسيج والملابس.[41] ونظراً لجمال الطبيعة في الأندلس وعذوبة مائها وخصوبة أرضها وجبالها الشامخة، تغنّى العديد من الشعراء بجمال طبيعتها، ومن أشهرهم ابن خفاجة الذي خاطب أهل الأندلس مادحاً ما في بلادهم من ماء وظل وأشجار وأنهار، حتى جعل جنة الخلد لا تكون إلا في ديارهم. ولهذا قام التجار بإنشاء الفنادق، واهتموا بترميمها وتزيينها بالأحجار الكريمة لجلب السياح، وتميزت ممالك شرق الأندلس بازدياد عدد السياح لقربها من الموانئ التجارية مما زاد من حركة التجارة والسياحة. كما امتهن التجار الفنادق لعدة أغراض غير الإقامة، فقد استخدموها كمخازن (مكاتب) بها شهود لتحرير عقود البيع والشراء، وبها ايضا سماسرة يسهلون عمليات البيع والشراء، وكذلك يوجد بها منادون على مختلف البضائع التي تباع في المزاد العلني، واستخدموا الفنادق في تأمين البضائع لسلامتها من الغش، بالإضافة إلى وجود بداخلها مترجمون يتولون الترجمة بين التجار من مختلف الجنسيات.[42]

وهنا يبرز سؤال وجب التطرق إليه وهو، كيف أسهمت الجغرافيا في ازدهار التجارة، وكيف يمكن أن تتحول إلى عبء؟ لقد تميزت الأندلس بميزات جغرافية مهمة، منها امتلاكها شريطاً ساحلياً طويلاً يشرف من الناحية الشرقية والجنوبية على البحر الرومي، ومن الناحية الغربية والجنوبية الغربية على بحر الظلمات، مما جعلها حلقة وصل بين بحرين. وربطت الطرق البرية ممالك الطوائف بالشمال الأوروبي، فأصبحت بمثابة المحرك الرئيس للتجارة الصادرة منها والواردة.[43] وتوجد طرق نهرية اعتمد عليها التجار تربط بين شرق الأندلس وغربها وبين الممالك النصرانية في الشمال، وكانت سفن الفرنجة والنصارى تمر عبر هذه الأنهار محمّلة بالبضائع وتعود منها.[44] كما توجد طرق بحرية تربط ثغور الأندلس ومدنها الساحلية بثغور برشلونة في الشرق وجليقية في الغرب؛ فميناء المرية وقرطاجنة ودانية تتصل بثغر برشلونة عاصمة قطلونية بخط بحري، وتتصل ثغور أشبيلية ولبلة وشنترين بثغور مملكة جليقية بخط بحري كانت تصعد فيه السفن التجارية وقت السلم، والسفن الحربية وقت الحرب. وبالإضافة إلى الطرق النهرية والبحرية هناك طرق برية مثل الطريق الرابط بين قرطبة وطليطلة، ومنها يسير إلى وادي الحجارة ثم إلى حوض نهر أبرة، ثم يتفرع إلى طريقين، أحدهما يمر بمحاذاة النهر مارّاً بقلهرة ونخرة حتى بمبلونة عاصمة نبرة، والفرع الثاني يسير جنوباً إلى سرقسطة ولاردة وينتهي نحو إمارة برشلونة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا، إذا كان الطريق البحري نفسه يحمل السفن التجارية في السلم والسفن الحربية في الحرب، فهل يكون ازدهار التجارة مرهوناً بحال السياسة؟ ويبدو من الشواهد أن التجارة كانت من أشد القطاعات حساسية للأمن، لأن مادتها هي الطريق نفسه.

وهنا يستوقفني سؤال وهو، ما الذي تغير منذ منتصف القرن الخامس؟

في منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، بدأ التذبذب في الحياة الاقتصادية لعدم وجود سياسات اقتصادية متبعة من ملوك الطوائف، والتي شكلت تهديداً لعامة الشعب، إضافة إلى الصراعات الداخلية والحروب المستمرة بينهم، وإلى الحروب الخارجية التي أدت إلى زيادة الهشاشة المالية والركود الاقتصادي. ونتيجة لتدهور الأحوال السياسية واضطراب الأمن والحرب الاقتصادية التي افتعلها الفونسو السادس ضد الممالك الإسلامية، ترتب عليه تدهور الأوضاع الاقتصادية داخل كل مملكة من ممالك عصر الطوائف، مما اضطر التجار إلى فرض ضرائب أثقلت كاهل الطبقة العاملة وعامة الشعب، مثل: الزكاة التي حُدّد مقدارها بعشرين مثقالاً من الذهب الخالص؛ والجزية التي فرضها ملوك الطوائف على الطبقة الكادحة من الصناع والزراع وأصحاب الحرف والمهن اليدوية؛ وضرائب أخرى، وأدّى استفحال الاضطرابات في أواخر عصر الطوائف إلى تجزؤ الأندلس إلى إمارات متناحرة وارتضاء ملوك الطوائف بدفع الضرائب للنصارى إلى إحداث أثر سلبي على مستقبل الرعية، فأصبح كل من استحوذ على السلطة في جزء أو إقليم لا يتورع في فرض الضرائب لدعم إمارته ومحاربة الإمارات الأخرى.

وفي هذا الموضع بالذات تتضح قيمة الاعتراض الداخلي، فالضرائب التي أثقلت الناس لم تفرضها الممالك النصرانية وحدها، بل فرضها كذلك ملوك الطوائف على رعاياهم لدفع الإتاوات ولتمويل حروبهم بعضهم على بعض.

ونقف هنا عند تساؤل اساسي، كيف تجلى ذلك في النقد والمعاملات؟ لقد تضافرت عوامل عده أثّرت سلباً في انخفاض مستوى التجارة، واضطر التجار إلى الغش في العملة المتداولة في عصر الطوائف، فخلطت النقود بمعادن أقل جودة مما ينقص في معاييرها، ولم يكتفِ التجار بهذا، بل لجؤوا إلى غش الحلي (المجوهرات) بالفضة والصفر والنحاس. ويرجع سبب لجوء الأندلسيين إلى غش العملة والصاغة إلى دفع المبالغ الطائلة التي يؤديها ملوك الطوائف إلى ملوك النصارى، والتي تزداد قيمتها كل سنة. ويُذكر أنه خلال عصر الطوائف لا توجد عملة فضية تسمى الدراهم، إذ كانت العملة الموجودة من الفضة الرديئة أو من النحاس، وهذا دليل على النكسة الاقتصادية التي عاشها المسلمون في عصر الطوائف. وقد ذكرت بعض المصادر التاريخية أن أهل قرطبة قد أجبرتهم المحنة إلى بيع ما كان بقصر قرطبة من ذخائر ملوك الجماعة من الكتب وسائر المتاع. واهتم حكام الأندلس بشق الطرق وتهيئتها وتأمينها بحاميات عسكرية توزع على طول الطريق لحماية الأشخاص والقوافل التجارية المارة بها، إلا أن هذه الطرق تعرضت إلى أعمال العنف والتخريب في عصر الطوائف. ولقد أدى سوء العلاقات السياسية وتردي الحياة الاقتصادية وغياب وضعف الأمن في عصر الطوائف إلى تعمد القراصنة النصارى بالإغارة على المراكب التجارية والاستيلاء على بضائع المسلمين وتجارتهم وأموالهم. وكانت التجارة أكثر القطاعات ارتباطاً بالأمن؛ فازدهرت حيث توفرت الثغور والطرق الآمنة، وتراجعت حين تحولت الإتاوات والضرائب إلى عبء على التجار، ودفعتهم إلى غش النقد، وأغرت القراصنة بالمراكب التجارية.

وهنا نقف عند سؤال محوري وهو، هل كانت العلاقات السياسية وحدها المسؤولة؟ وهل كانت العلاقة بالنصارى ضارة في كل جوانبها؟

والجواب من وجهة نظري لا. فقد أتلف الأندلسيون بعضهم زروع بعض، وفرض ملوك الطوائف ضرائب أثقلت كاهل العامة، وتناحرت الإمارات فيما بينها. وقد مارس كلا الطرفين، ملوك الطوائف فيما بينهم وهم والممالك النصرانية، الضغط النفسي على الطبقة العاملة من مزارعين وتجار وأصحاب الحرف والمهن، وفرض حرب اقتصادية عليهم لإجبارهم على ترك أرضهم والرحيل عنها بغية تحقيق أهدافهم ومطامعهم الشخصية، كما أن العلاقة بالنصاري لم تكن ضارة، فقد قامت تجارة على الحدود، وكانت لبرشلونة وميورقة أسواقاً للمنتجات الأندلسية. غير أن هذا النفع كان هشاً، لأنه قام على حال من الأمن لم تلبث الإتاوات والحروب أن قوّضتها.

وخلاصة المبحث الثالث أن الحكم ظل على مدى الأثر مقيداً بقلة المعطيات. فدراسة الجانب الاقتصادي من الأمور الصعبة، إذ انصب اهتمام الباحثين على الجانب السياسي وتتبع أحداثه، ولم يحظ الجانب الاقتصادي إلا بالنذر اليسير على حد علمي من كتابات المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة، فاعتمدت الباحثة على المصادر الجغرافية وكتب النوازل والإشارات القليلة الواردة في بعض المصادر التاريخية.

الخاتمة

خلصت الورقة، بعد مساءلة المحاور الثلاثة، إلى النتائج الآتية:

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1- كانت العلاقات السياسية بين الطوائف والممالك النصرانية علاقة غير متكافئة قائمة على دفع الإتاوات وطلب الحماية، ولم تمنع غارات النصارى على أراضي الطوائف.
2- بلغ الازدهار الزراعي والصناعي والتجاري ذروته في مطلع القرن الخامس الهجري، كما تدل شهادات التخصص الإقليمي في المحاصيل وإغاثة مجاهد العامري لمصر.
3- تضرر القطاع الزراعي أكثر من غيره؛ لتعمّد إتلاف الزروع وحصار المدن، وفساد العلاقة بين المالك والمستأجر.
4- تأخر ظهور أثر السياسة على الصناعة؛ لكنه تجلى في إحراق الورش والسفن وقطع الغابات وهجرة الصناع.
5- كانت التجارة أشد القطاعات ارتباطاً بالأمن، وتجلى أثرها في فرض الضرائب وغش النقد وقرصنة المراكب.
6- لم تكن السياسة الخارجية وحدها السبب؛ فقد أسهمت الصراعات الداخلية والضرائب المحلية وتناحر الطوائف في الأزمة.

المراجع

1. ابن أبي زرع الفاسي. (1972). الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. المغرب: دار المنصور.
2. ابن بسام الشنتريني. (1979). الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (ج. 1). بيروت: دار الثقافة.
3. ابن بلقين، عبد الله. (2008). كتاب التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
4. ابن حوقل. (1992). صورة الأرض. بيروت: دار مكتبة الحياة.
5. ابن خلدون. (2000). المقدمة؛ العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر (سهيل زكار، مراجع؛ ج. 4). بيروت: دار الفكر.
6. ابن الخطيب، لسان الدين. (1973). الإحاطة في أخبار غرناطة (محمد عبد الله عنان، محقق؛ ط. 1، ج. 1). القاهرة: دار المعارف.
7. ابن الدلائي. (1965). نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك (عبد العزيز الأهواني، محقق). مدريد: معهد الدراسات الإسلامية.
8. ابن رشد الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد. (1993). فتاوى ابن رشد (الفتاوى والأجوبة) (محمد حبيب التجكاني، محقق؛ ط. 2، ج. 3). بيروت: دار الجيل.
9. ابن سعيد المغربي. (2009). المغرب في حلى المغرب (شوقي ضيف، محقق؛ ج. 1). القاهرة: دار المعارف.
10. ابن عبدون. (1955). ثلاث رسائل في آداب الحسبة والمحتسب (ليفي بروفنسال، محقق). القاهرة: مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية.
11. ابن عذارى المراكشي. (1983). البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (إحسان عباس، محقق؛ ط. 3، ج. 2–3). بيروت: دار الثقافة.
12. ابن كردبوس. (1966). الاكتفاء في أخبار الخلفاء (أحمد مختار العبادي، محقق). مدريد: صحيفة معهد الدراسات الإسلامية.
13. ابن منظور. (د.ت.). لسان العرب (ج. 5). بيروت: دار صادر.
14. أبو الفداء. (1820). تقويم البلدان (رينود والبارون ماك، مصححان). باريس: دار الطباعة السلطانية.
15. أرسلان، شكيب. (1936). الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية (ط. 1، ج. 1). بيروت: دار الحياة.
16. البكري. (1992). المسالك والممالك (أدريان فان ليوفن وأندري فيري، محققان؛ ج. 2). تونس: الدار العربية للكتاب.
17. الحميري. (1975). الروض المعطار في خبر الأقطار (إحسان عباس، محقق). بيروت: مكتبة لبنان.
18. الحموي، ياقوت. (1990). معجم البلدان (عبد العزيز الجندي، محقق؛ ط. 1، ج. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
19. المراكشي، عبد الواحد. (1963). المعجب في تلخيص أخبار المغرب (محمد سعيد العريان، محقق). القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.
20. المقري. (1968). نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (إحسان عباس، محقق؛ ج. 1). بيروت: دار صادر.
21. بروفنسال، ليفي. (د.ت.). حضارة العرب في الأندلس (ذوقان قرقوط، مترجم). بيروت: دار مكتبة الحياة.
22. بوخاري، عمر. (2015). البربر في الأندلس في عصر الطوائف خلال القرن (5هـ/11م) [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

23. جوادة، زينة. (2022). الحرب الاقتصادية للممالك النصرانية ضد ملوك الطوائف في القرن (5هـ/11م). مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 36.(1)
24. حتاملة، محمد عبده. (2000). الأندلس: التاريخ والحضارة والمحنة. عمان: مطابع الدستور التجارية.
25. دوزي، رينهارت. (1995). المسلمون في الأندلس؛ ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام (حسن حبشي، مترجم؛ ج. 3). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
26. سالم، السيد عبد العزيز، والعبادي، أحمد مختار. (1979). تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس. بيروت: دار النهضة العربية.
27. السحيباني، أحمد بن صالح. (2002). الضعف المعنوي وأثره في سقوط الأمم: عصر الطوائف في الأندلس. مجلة البيان، الرياض.
28. السيد، شيماء أحمد. (2021). عصرا الطوائف والمرابطين في الأندلس من خلال نوازل ابن رشد الجد (450–520هـ/1058–1126م) (محمد عيسى الحريري، مقدمة). دمشق: صفحات للنشر والتوزيع.
29. ضيف، شوقي. (1999). تاريخ الأدب العربي: عصر الدول والإمارات (ط. 3). القاهرة: دار المعارف.
30. عبد الحليم، رجب. (1985). العلاقات بين الأندلس الإسلامية وإسبانيا النصرانية في عصر بني أمية وملوك الطوائف. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
31. عنان، محمد عبد الله. (1997). دولة الطوائف (ج. 4). القاهرة: مكتبة الخانجي.
32. كربوع، مسعود. (2013). نوازل النقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي (جمعاً ودراسة وتحليلاً) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الحاج لخضر، باتنة.
33. مزرعي، سمير. (2018). السلطة والمجتمع في عصر الطوائف خلال القرن (5هـ/11م) [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة وهران، الجزائر.
34. مصطفى، إبراهيم، وآخرون. (2004). المعجم الوسيط (ط. 4). القاهرة: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية.
35. مؤنس، حسين. (2002). فجر الأندلس (ط. 1). بيروت: دار المناهل.
36. بوخاري، عمر. (2015). البربر في الأندلس في عصر الطوائف خلال القرن (5هـ/11م) [أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط غير منشورة]. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
37. جوادة، زينة. (2022). الحرب الاقتصادية للممالك النصرانية ضد ملوك الطوائف في القرن (5هـ/11م). مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 36(1)، 1015–1020.
38. السامرائي، خليل إبراهيم، وآخرون. (د.ت.). تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس. (يرجى استكمال سنة النشر والناشر من النسخة المعتمدة لديك).
39. ابن الخطيب، لسان الدين. (1973). الإحاطة في أخبار غرناطة (محمد عبد الله عنان، محقق؛ ط. 1، ج. 1–2). القاهرة: دار المعارف. (أُضيف الجزء الثاني الوارد في الحاشية)
40. ابن خلدون. (2000). المقدمة؛ العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر (سهيل زكار، مراجع؛ ج. 2، 4). بيروت: دار الفكر. (أُضيف الجزء الثاني الوارد في الحاشية)
41. ابن رشد الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد. (1993). فتاوى ابن رشد (الفتاوى والأجوبة) (محمد حبيب التجكاني، محقق؛ ط. 2، ج. 2–3). بيروت: دار الجيل. (أُضيف الجزء الثاني الوارد في الحاشية)
42. ابن سعيد المغربي. (2009). المغرب في حلى المغرب (شوقي ضيف، محقق؛ ج. 1–2). القاهرة: دار المعارف. (أُضيف الجزء الثاني الوارد في الحاشية)
43. ابن عذارى المراكشي. (1983). البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (إحسان عباس، محقق؛ ط. 3، ج. 2–3). بيروت: دار الثقافة. (تم تأكيد الجزء الثاني والثالث)
44. الحموي، ياقوت. (1990). معجم البلدان (عبد العزيز الجندي، محقق؛ ط. 1، ج. 1، 7–8). بيروت: دار الكتب العلمية.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).